النشاط التجارى
فى البحر الأحمر
فى العصر العثمانى
١٥١٧ - ١٧٩٨م

……

للدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم

كلية الإنسانيات - جامعة قطر

……

تمهيد :

منذ أقدم العصور والبحر الأحمر يعد شريانا حيويا للمواصلات ووسيلة للتبادل التجاري والحضاري بين البلدان المحيطة به من جانب ، وبينها وبين البلدان الاخرى من جانب آخر ·

ومع اتساع نطاق التبادل التجاري خارج النطاق المحيط به وبخاصة بين الشرق والغرب ازدادت أهمية هذا البحر وتطلعت الدول التجارية للسيطرة عليه كطريق حيوي لنشاطها التجاري الذي أصبح يمثل عصب حياتها الاقتصادية فاهتمت في بادىء الأمر المدن الايطالية التي كانت تحتكر نقل المتاجر الشرقية الى أوربا وأصبح للجاليات الايطالية وكائلها ومخازنها على سواحل هذا البحر وبخاصة في السويس والمدن المصرية الاخرى ونشطت الحركة التجارية في البحر الأحمر وموانيه وتبودلت السلع الهندية والمصرية واليمنية بين بلدان البحر الأحمر المختلفة وزاد من نشاط هذه الحركة التجارية ان التجار الاوربيين عملوا على نقل هذه التجارات الى بلادهم وترويجها نظرا لما أصبحت تدره عليهم من ربح وفير (١) · ولكن منذ أواخر القرن الخامس عشر ومطلع القرن السادس عشر – أي قبيل دخول العثمانيين منطقة الشرق العربي – جدت على الموقف عوامل عالمية ومحلية ادت الى اصابة هذا النشاط بشيء من التدهور منها : –

أولا – نجاح البرتغاليين في اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح وتحويل النشاط التجاري الى هذا الطريق على يد قوى أوربية أخرى غير المدن الايطالية ومحاولة البرتغاليين محاصرة القوى التجارية العربية والقضاء عليها ·

ثانيا – تعسف الأمراء المماليك ونوابهم في مواني‌ء البحر الأحمر وبخاصة بعد وصول البرتغاليين الى المياه العربية فيذكر لنا ابن اياس في معرض حديثه عن مواني‌ء السلطان الغوري أن نائبه في جدة والذي كان يدعى حسينا كان يأخذ العشر من تجار الهند المثل عشرة أمثال فامتنع

التجار من دخول بندر جدة وآل أمره الى الخراب وعز وجود الشاشات من مصر والارز والاقطاع وأخرب البندر (٢) وترتب على ذلك بطبيعة الحال عدم وصول السلع التجارية الى الموانيء المصرية الاخرى التي كان التجار الاوربيون يأخذون منها هذه السلع وينقلونها الى أوربا مما أثر على أحوال مصر الاقتصادية فخرب كذلك بندر الاسكندرية وبندر دمياط فامتنعت تجار الفرنج من الدخول الى تلك البنادر من كثرة الظلم وعز وجود الأصناف التي كانت تجلب من بلاد الفرنج كما تعرض التجار لكثير من المظالم وكثرة الضرائب ومصادرة أموالهم ولم يفته من أعيان التجار أحد حتى صادره وأخذ أمواله ولاسيما ما جرى على الشيرازي والحلبيي التاجر وغيره من أعيان التجار (٣) ولا شك أن ذلك كان نتيجة حتمية لما أصاب النشاط التجاري في البحر من تدهور نتيجة لتحول طريق التجارة العالمية جزئيا الى طريق رأس الرجاء الصالح ومحاصرة البرتغاليين للسواحل العربية ومداخل البحر الأحمر (٤) وان لم يقف المماليك مكتوفي الأيدي ازاء هذا الخطر البرتغالي وتهديده لاقتصاد دولتهم ولذا بدأ الصراع المملوكي البرتغالي حول البحر الأحمر والسيطرة عليه لأهميته الاقتصادية والاستراتيجية .

الصراع المملوكي البرتغالي حول البحر الأحمر :

بدأ هذا الصراع منذ وصول البرتغاليين الى البحار الشرقية حيث عمل كل طرف على الاستيلاء وأسر سفن تجار الطرف الآخر . بل عمل كل فريق على العبث واتلاف وافساد ثروات الفريق الآخر . وعادت هذه الأعمال العدائية من جانب الطرفين بالخسارة الشديدة على موانيء البحر الأحمر وبخاصة موانيء عدن ومخا وجدة حيث تذكر المصادر المعاصرة وكثرة الاشاعات بفساد الافرنج وتعبثهم على التجار وقد حاموا حول بندر جدة (٥) .

وقد قامت سياسة البرتغاليين في حقيقة الأمر منذ تلك الفترة على أساس القضاء على كل نفوذ تجاري للتجار العرب في البحار الشرقية ومن هنا كانت مطاردتهم للسفن العربية واغراقها والعمل على طرد العرب من المراكز التجارية الهندية والافريقية منذ وصول فاسكو داجاما الى هذه البحار

حيث قام أثناء رحلته الثانية سنة ١٥٠٢ بارسال حملة مكونة من خمس سفن حربية للاقامة الدائمة عند مدخل البحر الأحمر (٦) والعمل على مهاجمة السفن العربية ومنعها من مزاولة النشاط التجاري في مياه المحيط الهندي الا بتصريح من البرتغاليين وفعلا تمكن قائد هذه الحملة البرتغالية من القيام ببعض الأعمال العدائية ضد السفن التجارية العربية كما تمكن من أسر بعض البحارة العرب (٧) وقد ازدادت حدة الحصار البرتغالي شدة حينما وصل الى المياه الشرقية اليوكيرك سنة ١٥٠٦م الذي شدد من فرض الحصار البحري المفروض على البحار العربية ومداخلها مما أضر ضررا فادحا باقتصاد كل من مصر واليمن والبندقية (٨) التي كانت تسعى جادة في تلك الآونة على مقاومة الخطر البرتغالي عن طريق حث السلطان الغوري على النهوض لمقاومة العدو المشترك ورغم سوء الظروف الداخلية التي كانت تحيط بالسلطان الغوري فان خطته كانت قائمة آنذاك على تقوية نفوذه في أقاليم البحر الأحمر وتحصين سواحله ادراكا منه لأهمية البحر الاقتصادية والاستراتيجية بالنسبة لأملاكه في مصر والحجاز ولذا فانه أرسل في ٦ جماد آخر ٩١١هـ ـ ٤ نوفمبر ١٥٠٥م حملة بحرية تحت قيادة حسين الكردي من ميناء السويس ووجهتها الهند على أن تعمل في نفس الوقت على تحصين ميناء جدة استعدادا لمواجهة أي خطر برتغالي في المستقبل لمهاجمة الأماكن المقدسة ولذا فان الحملة زودت بالفنيين اللازمين للقيام بهذه التحصينات وقد أقام هؤلاء الفنيون فعلا بعض الاستحكامات في هذا الميناء ثم اتجهت الحملة الى موانيء اليمن الواقعة على البحر الأحمر مثل تمر بجيزان وجزيرة كمران ثم اتجهت الى مخا فعدن حيث ذكر الأمير الكردي قائد الحملة لحاكم عدن الطاهري أن الحملة تهدف الهند لمحاربة البرتغاليين فأمده حاكم عدن بما يشاء من طعام ومؤن ومع أن الحملة تمكنت حينما وصلت الى (ديو) من التحالف مع بعض الامارات الهندية واحراز انتصارات جزئية على القوى البرتغالية الا أن الهزيمة حلت بها في النهاية ولم تحقق الهدف المرجو منها (٩) ومنذ تلك الآونة وازداد أقتراب الخطر البرتغالي الى مداخل البحر الأحمر وخاصة بعد الحملة التي أرسلها السلطان اليمني عامر بن عبد الوهاب ٢٧ شوال ٩١٢هـ ـ ١١ مارس ١٥٠٧م لمحاربة البرتغاليين في الهند ولم تتمكن من اصابة هدفها كما أن الوضع السيء الذي كان يمر به السلطان عامر لم يمكنه من معاودة ارسال حملة أخرى (١٠) فازدادت جرأة البرتغاليين على الاقتراب من السواحل العربية فتمكنت حملة برتغالية تحت قيادة البوكيرك من احتلال جزيرة (سقطرة) قريبا من مدخل البحر الأحمر هادفة اغلاق

هذا البحر أمام التجار العرب كما تمكن البوكيرك أثناء تواجده في المياه العربية من القيام ببعض الأعمال التخريبية في المنطقة الممتدة من مدخل البحر الأحمر وحتى جزيرة (هرمز) وفي تلك الأثناء حدث اتصال بين الحبشة والبرتغال بهدف ايجاد جبهة متحدة بين القوتين ضد المسلمين وبخاصة على المماليك في مصر واستطاع البوكيرك بناء على المعلومات التي توفرت لديه من الرسول الحبشي الذي أرسله الى ملك البرتغال من مهاجمة زيلع أثناء حملته على عدن والبحر الأحمر ١٥١٣م التي كان يهدف من ورائها الى السيطرة على عدن وغلق المنافذ العربية البحرية لأنه أدرك أن القدر من التجارة الشرقية التي تصل الى أوروبا يتبع طريق البحر الأحمر ولأن عدن كانت تمثل أكبر مستودع تجاري في المنطقة ولذا فانه عمل كل جهده للسيطرة عليها من أجل تأمين طريق البرتغال الجديد أي طريق رأس الرجاء الصالح ، وفعلا تمكن من الاستيلاء عليها والقيام ببعض الأعمال التخريبية بها وأحرق كثيرا من السفن الراسية بمينائها ، كما وجه جهده بعد ذلك للاستيلاء على جزيرة كمران لأنها كانت تمثل محطة بحرية هامة بين جدة وعدن وتمكن منها في أوائل صفر ٩١٩هـ ـ أبريل ١٥١٣م (١١) ولكنه لم يستطع أن يصل الى جدة لقسوة الأحوال الطبيعية فاضطر الى العودة الى كمران مرة ثانية ، وقد هدد هذا النشاط البرتغالي العدائي بلدان البحر الأحمر ، اليمن ، الحجاز ، مصر . وكان البرتغاليون يهدفون من وراء غزو البحر الأحمر القضاء على النفوذ العربي البحري والتجاري . وتمكنوا طبقا لما تذكره المصادر من جمع قدر كبير من المعلومات عن هذا البحر وحركة التجارة به وعجزت كل من مصر واليمن عن صد هذا الخطر الذي هدد شريانها التجاري وأدى الى اضعاف اقتصاديات كل منهما (١٢) .

وكما حدث اتصال من أجل التنسيق بين القوى المسيحية في الحبشة والبرتغال ضد القوى الاسلامية فان فكرة التعاون بين القوى الاسلامية ظهرت في تلك الأثناء وتم الاتصال بين السلطان الغوري المملوكي وبين السلطان بيازيز الثاني العثماني (١٤٨١ ـ ١٥١٢م) لمواجهة الخطر البرتغالي في البحر الأحمر وفعلا ظهر البحارة العثمانيون في السويس واشتركوا في الحملة التي أرسلها السلطان الغوري الى جنوب البحر الأحمر تحت قيادة سلمان الريس الذي اشتهر باسم سلمان الرومي وكان هدف الحملة قفل البحر الأحمر أمام البرتغاليين واتخاذ عدن قاعدة لمواجهة هذا الخطر (١٣) وهي نفس الخطة التي اتبعها العثمانيون فيما بعد في هذا البحر ولكن لم يقدر لهذا

التعاون الاسلامي أن يستمر فبدأ الصدام بين القوتين الاسلاميتين : المماليك في مصر وبلاد الشام والحجاز والعثمانيين وانتهى الصدام بسقوط دولة المماليك وتولى زمام الامور في المنطقة للعثمانيين ووضع على عاتقهم مسئولية مواجهة الخطر البرتغالي في البحر الأحمر وحماية النشاط التجاري به والمحافظة عليه كبحيرة اسلامية ٠

العثمانيون والنشاط التجاري في البحر الأحمر :

منذ ٩٢٣هـ ـ ١٥١٧م أصبحت مسئولية حماية البحر الأحمر وسواحله تقع على عاتق العثمانيين وكان عليهم مراقبة الأطماع البرتغالية في هذا البحر ومداخله ولذا فان مرحلة جديدة من التنافس حول هذا البحر وممارسة النشاط التجاري فيه بدأت منذ ذلك الوقت وبذل العثمانيون جهدا كبيرا للحفاظ عليه كبحيرة اسلامية وتركيز النشاط التجاري على القوى الاسلامية وبخاصة على يد التجار العرب وان اتسمت خطواتهم الاولى كما هو واضح من استقراء الأحداث التاريخية بالضعف حيث أننا نجد أن الحملات البرتغالية استمرت وبشدة وضراوة على سواحل البحر الأحمر في أعوام ١٥٢٠ ، ١٥٣٣ بالتعاون مع الحبشة هادفة بالدرجة الاولى الى ضرب التجارة العربية وشل النشاط التجاري العربي عن طريق تطويق العالم العربي من الجنوب عن طريق ايجاد سياج مسيحي قوي بنشر المسيحية في مصوع ودهلك وزيلع وجميع جزر البحر الأحمر ٠ ومن أجل تحقيق هذه الأهداف استمات البرتغاليون في صراعهم للسيطرة على البحر الأحمر بعامة ومداخله الجنوبية بخاصة ففي سنة ١٥٢٥ تعرضت عدن لحصار برتغالي وضربت بالمدافع وفي فبراير سنة ١٥٣٠ تمكن (دي سلفيرا) من فرض معاهدة على عدن ٠ نصت على أن تدفع عدن جزية سنوية للبرتغاليين نظير اعتراف البرتغاليين بحرية الملاحة للعدنيين بشرط عدم توجه سفنهم الى جدة كنوع من فرض الحصار على هذا الميناء الاسلامي الهام (١٤) ولكن هذه المعاهدة في الواقع لم توضع موضع التنفيذ لأن عدن أدركت أنه لابد من الصمود من أجل بقائها والمحافظة على استقلالها وخاصة وانها فقدت كثيرا من مقوماتها نتيجة للحصار البحري الذي ضرب حولها (١٥) ٠

ومنذ ١٥٣٨ بدأ اهتمام العثمانيين بالبحر الأحمر وكمرحلة أولى في هذا الميدان بدأت محاولاتهم لاخضاع اليمن لنفوذهم تقديرا منهم لأهمية اليمن الاستراتيجية في صراعهم ضد البرتغاليين وبدأت جهودهم في ميدان البحر الأحمر فكانت حملة سليمان باشا الخادم سنة ١٥٣٨م الذي تمكن بعد عمليات حربية وبعد اتصالات جرت بينه وبين الامراء الحاكمين في جهات البحر الأحمر وبخاصة أمراء الساحل اليمني من الوصول الى عدن والاستيلاء على الميناء ثم غدر بحاكمها عامر بن داود وبعض أتباعه ممن أساء الى سمعته لدى القوى الاسلامية على السواحل العربية والهندية ومع أنه قد تمكن من الوصول الى (ديو) ومحاصرة قلعتها وتهديد القوة البرتغالية الا أنه لم يتمكن من تحقيق أهدافه فاضطر الى العودة الى المياه العربية فوصل الى ميناء الشحر اليمني واستولى على حضرموت ثم اتجه الى عدن وأبحر منها الى ميناء المخا حيث أنزل قواته الى البر استعدادا لاخضاع المماليك في زبيد للسيطرة العثمانية وتوكيد هذه السيطرة على سواحل البحر الأحمر والاشراف على النشاط التجاري فيه ولكن يبدو أن سوء تصرفه في عدن أساء اليه بشكل حاد مما جعله يفشل في هذا السبيل فعاد أدراجه الى مصر . دون أن يحقق الأهداف الرئيسية التي كان يقصدها السلطان في حملته وأن نجح في الاستيلاء على عدن وحد بعض الشيء من الخطر البرتغالي (١٦) وفي سنة ١٥٥٧ تمكن العثمانيون من الاستيلاء على سواكن ومصوع وتم التحالف بينهم وبين ملك الحبشة فاسيليداس Fasilidas على أساس اغلاق الموانيء الحبشية في وجه البرتغاليين (١٧) والحقيقة أنه منذ سنة ١٥٥٤ يشعر الباحث في تاريخ الفترة ان اهمية اليمن لدى العثمانيين تحددت بالدفاع عن البحر الأحمر وممارسة النشاط التجاري فيه وفي موانيه خاصة وأن العثمانيين كانوا قد نجحوا في فرض تقليد جديد يقضي بمنع دخول المراكب المسيحية في البحر الأحمر بحجة أنه يطل على الأماكن المقدسة للمسلمين في الحجاز وهو التقليد الذي ظلت الدولة العثمانية متمسكة به حتى أواخر القرن الثامن عشر (١٨) ومنذ أواخر القرن السادس عشر بدأت قوى دولية أخرى تدخل حلبة الصراع حول المنافسة التجارية في هذا البحر واقامة علاقات تجارية مع موانيه والاهتمام به كطريق تجاري عالمي .

فقد بدأ التطلع البريطاني اليه منذ تلك الفترة وبدأ خطواته العلمية منذ ١٦٠٩م فقد وصل الكابتن شاربي Alexander sharpey الى عدن بهدف اقامة علاقات تجارية مع الجزيرة العربية ورغم فشل مهمة بعثة شاربي

لموقف السلطات العثمانية في عدن منها ٠ فان شركة الهند الشرقية أرسلت في العام التالي سير هنري ميدلتون Middleton على رأس بعثة تجارية الى البحر الأحمر فزار عدن ثم اتجه الى المخا الا أن هذه البعثة هوجمت في المخا من جانب بعض الأتراك وقتل بعض أفرادها وقوبلت هذه البعثة بالاستنكار من جانب السلطات الحاكمة في صنعاء التي أبدت دهشتها لجراة المسيحيين ومحاولة اقترابهم من شبه الجزيرة العربية ومن المدن المقدسة (٢٠) ٠

وفي سنة ١٦١٢م جاءت الى المخا بعثة بريطانية أخرى بقيادة الكابتن ساريس John saris الذي استقبله حاكم المخا استقبالا حسنا وفي تلك الأثناء صدرت تعليمات باشا اليمن بالسماح للأجانب بالمتاجرة بحرية على الشاطيء اليمني ومع السفن الهندية وأنه مسموح لهم كذلك بشراء أي شيء يرغبون فيه من المخا (٢١) ٠

ومن الملاحظ أنه في نفس الفترة التي ازداد فيها النشاط البريطاني في البحر الأحمر ، دخل حلبة الصراع حول المنافسة التجارية في البحر الأحمر والتوغل فيه ومحاولة اقامة الوكالات التجارية ، الهولنديون ، ففي عام ١٩١٤ وصلت بعثة هولندية بقيادة (فان دي بروك) Vande Brock بقصد تجميع المعلومات حول طبيعة التجارة في موانيء البحر الأحمر وأبلغ (فان دي بروك) حاكم عدن بأن لديه تصريحا من الصدر الأعظم يعطيه حق المتاجرة في جميع أنحاء السلطنة العثمانية ومع أن حاكم عدن استقبله استقبالا حسنا الا أنه أشار عليه بأن يغادر الميناء لأن التجار المقيمين فيها اعتبروا وجوده هناك خطرا عليهم (٢٢) فاتجه صوب الشحر وأقام هناك وكالة هولندية وفي سنة ١٦١٦ وصل الى المخا واستقبله حاكمها استقبالا وديا ووافق على اقامة وكالة هولندية في المدينة كما تم الاتفاق على أن تكون ضرائب الجمارك بنسبة ٣٪ ولكن باشا صنعاء رفض الموافقة على اقامة وكالة تجارية هولندية بالمخا بحجة أن مثل هذه الموافقة لا تكون الا من السلطان نفسه مبديا تخوفه من توغل الهولنديين الى المدن المقدسة نفسها ولأن حصول الهولنديين على مثل هذا الحق يثير حفيظة غيرهم من التجار الفرس والهنود الذين كان يطلب منهم دفع نسبة قد تصل الى ١٦٪ (٢٣) ولذا فاننا نجد أن فان دي بروك بعد أن وضعت هذه العقبات أمام اقامته وكالة تجارية هولندية في المخا اضطر الى تركيز بعثته التجارية في الشحر وانسحب عائدا الى الهند ٠ وهكذا نجد أن النشاط التجاري الهولندي اتخذ

من الشحر قاعدة له ولم يحاول الدخول في صراع أكثر من هذا حول التوغل في البحر الأحمر واقامة وكالات تجارية في موانيه ·

أما الانجليز فقد استمروا في محاولاتهم حتى استطاعوا في سنة ١٦١٨ في الحصول على تصريح باقامة وكالة تجارية لهم في المخا فقد وصل الكابتن شلنج shilling الى المخا واستقبله حاكمها رجب أغا واعلمه أنه يوجد تصريح من حاكم اليمن يسمح للانجليز بمقتضاه بالمتاجرة بحرية في في المخا وبتشييد وكالة لهم هناك وبتحديد ضرائب الاستيراد والتصدير بنسبة ٣٪ تدفع نقدا أو عينا (٢٤) وبذلك بدأ الانجليز يزاولون نشاطهم التجاري في الجزء الجنوبي من البحر الأحمر بحرية تامة وصاروا هم القوة الاوربية الوحيدة التي لها حق المتاجرة حتى ميناء المخا ·

ومنذ سنة ١٧٠٨ وفي غيبة النفوذ العثماني من اليمن وفي عهد الدولة القاسمية الزيدية بدأ التطلع الفرنسي الى المشاركة في النشاط التجاري في البحر الأحمر حيث وصلت بعثة فرنسية الى عدن بقيادة دي ميرفيل De Merveille ثم اتجهت الى المخا فوصلت اليها في ٣ يناير سنة ١٧٠٩م وتمكنت هذه البعثة من عقد اتفاقية تجارية مع حاكم المخا (الدولة) نيابة عن الامام المهدي حصلت بمقتضى هذه الاتفاقية على حق اقامة وكالة تجارية في المخا ، وأن تكون الضرائب الجمركية على البضائع المباعة بنسبة ٣٪ وأن يرفع العلم الفرنسي على الوكالة ، شريطة أن يعود التجار الفرنسيون الى سفنهم ليلا · واستمر النشاط الفرنسي التجاري في سبيله فنجد سنة ١٧١١م بعثة فرنسية أخرى بقيادة دي لالاند De la lande تصل الى مياه البحر الأحمر وفي تلك الفترة تزداد خشية السلطات العثمانية من النشاط الاوروبي التجاري في البحر الأحمر فتبدأ تحذر السلطات المحلية من خطورة هذا النشاط فترسل رسولا عثمانيا الى امام اليمن يحذره من خطر الاستمرار في المتاجرة مباشرة مع الاوروبيين ويطالبه بأن يقتصر تصدير البن اليمني على مصر ولكن امام اليمن لم يستجب لهذه الدعوة العثمانية التي كان فيها ولا شك اضرار باقتصاده وفرض عزلة دولية عليه ومن هنا كان رفضه لهذه الدعوة واستمر في علاقاته مع القوى الاوربية واستمرت العلاقات الفرنسية اليمنية تسير في طريقها الطبيعي حتى سنة ١٧٣٨ حينما حدثت أزمة بين حاكم المخا (الدولة) وبين الشركة الفرنسية التي ارسلت سفينة حربية ضربت الميناء ضربا مؤثرا تم على أثره توقيع معاهدة بين الشركة وبين حاكم

المخا (انقصت الضرائب الجمركية بمقتضاها من ٣٪ الى ٢½٪) (٢٥) ولا شك أن النشاط التجاري الاوروبي كان له أقدامه الثابتة على سواحل البحر الأحمر الجنوبية في النصف الاول من القرن الثامن عشر عن طريق الوكالات التجارية المتناثرة في موانيء هذا البحر وبدأ يسعى الى الوصول الى أقصى الشمال وهذا ماسوف يحقق في النصف الثاني من القرن الثامن عشر كما سنرى ·

وقد حاولت قوى أوروبية أخرى في النصف الثاني من القرن الثامن عشر أن تدخل حلبة الصراع حول المنافسة التجارية في البحر الأحمر واتخاذه طريقا تجاريا مثل الدنمرك التي أرسل ملكها سنة ١٧٦٢ بعثة علمية برياسة نيبور Neibur بهدف دراسة الجزيرة العربية بصفة عامة واليمن بصفة خاصة ووصلت الى المخا في ٥ أغسطس سنة ١٧٦٣ وسمح لها بمناقشة امام اليمن في صنعاء في كثير من الامور من بينها الامور التجارية ثم غادرت اليمن (٢٦) ·

والواقع أن أثر هذه المنافسة التجارية قد انعكس على السوق المحلية والنشاط التجاري في بلدان حوض هذا البحر بصفة عامة ومصر بصفة خاصة فمثلا نجد أن شركة الهند الانجليزية بعد أن كان اهتمامها بالسوق المصرية قد قل نجد أنها عادت منذ أواخر القرن السابع عشر الى الاهتمام بهذه السوق بهدف تحدي فرنسا ومنافستها في التجارة الشرقية فعينت لها في سنة ١٦٩٧ قنصلا بالقاهرة ووكيلا بالاسكندرية وأصدر السلطان مصطفى الثاني خطا شريفا بأن يتمتع التجار ألانجليز بمصر بنفس الامتيازات التي يتمتع بها الفرنسيون وأهمها أن لا يدفعوا أكثر من ٣٪ رسما على ما يستوردونه لمصر (٢٧) وكان التجار الانجليز في ذلك الوقت يصدرون من مصر مقادير لا بأس بها من العقاقير والعطور والجلود والتمر والسكر والسجاد والتبر وريش النعام والصمغ ويستوردون الزجاج والمعادن والأقمشة الصوفية من (الجوخ) خاصة (٢٨) والحقيقة التي يصل اليها الباحث أن الوقائع تظهر أنه رغم هذا النشاط الانجليزي في السوق المحلية المصرية كمركز لتصريف المنتجات الشرقية التي تصل اليها عن طريق البحر الأحمر فان التفوق بدا واضحا للتجار الفرنسيين الذين بلغ عددهم في القاهرة وحدها سنة ١٧٠٢م خمسين تاجرا فرنسيا كما كانت لهم منشآتهم التجارية بالاسكندرية ورشيد (٢٩) وان بدا واضحا أن الاهتمام الانجليزي بمصر

وبطريق البحر الأحمر التجاري قد ازداد بعد صلح باريس سنة ١٧٦٣ والهدف واضح وهو الربط بين مصر والامبراطورية البريطانية بالهند ومما شجع على سلوك هذا السبيل أن السلطات العثمانية كانت قد وافقت في تلك الفترة على السماح للسفن الاوروبية أن تصل الى جدة نتيجة لمساعي شريف مكة الذي كانت الرسوم الجمركية التي يدفعها التجار تشكل قدرا كبيرا من دخله (٣٠) هذا من جانب ومن جانب آخر فان القوى المحلية الحاكمة في بلدان حوض البحر الأحمر سواء الأشراف في مكة أو المماليك في مصر أو الأئمة في اليمن بدأت تعمل على تشجيع الحركة التجارية في البحر الأحمر وموانيه الواقعة في حوزتها بقصد الاستفادة من الرسوم الجمركية التي تجبى على التاجر في جمارك هذه الموانيء وقد بدأ تشجيع هذا النشاط على أشده في مصر منذ عهد علي بك الكبير ثم محمد بك أبو الذهب الذي عقد اتفاقية مع الانجليز عن طريق الرحالة الاسكتلندي بروس (لتشجيع حركة التجارة بين مصر والهند وتحديد الرسوم الجمركية التي تدفع في الموانيء المصرية) (٣١) وحاولت السلطات العثمانية أن تحد من نشاط السلطات المحلية في هذا الميدان وأن تقف في وجه النشاط التجاري في هذا البحر ولكن دون جدوى فمع أن السلطان العثماني أصر على عدم ابحار السفن الاوروبية شمال جدة وذكر السلطات الحاكمة في مصر . بما فعله الانجليز في الهند حيث أتوا اليها كتجار ثم تحولوا الى مستعمرين وحكام (٣٢) الا أن هذه التحذيرات العثمانية لم تستطع أن توقف هذا النشاط الدولي حول ممارسة حرية التجارة في البحر الأحمر . فقد تمكنت عدة سفن انجليزية من الوصول الى الموانيء المصرية مثل السويس ـ القصير ـ الطور في الفترة من ١٧٧٥ ـ ١٧٧٩ . كما شهدت هذه الفترة نشاطا فرنسيا مماثلا فقد تمكن الفرنسيون من عقد اتفاقية مع مراد بك سنة ١٧٨٥ عين بمقتضاها جورج بلدوين قنصلا فرنسيا في مصر (٣٣) . وذلك بهدف احياء طريق البحر الأحمر التجاري وتنشيط التجارة فيه وقد اتفق على تشجيع وصول السفن الفرنسية والمتاجر الفرنسية الى السويس كما اتفق على تحديد الرسوم الجمركية وحماية الفرنسيين في الأراضي المصرية .

تجارة البحر الأحمر والنشاط التجاري في السوق المحلية المصرية :

واذا ما انتقلنا الى الحديث عن النشاط التجاري في الأسواق المحلية المصرية وارتباط هذا النشاط بالحركة التجارية في البحر الأحمر فان الوثائق المتوفرة تثبت أن العمل التجاري في السوق المحلية قد نشط وبدرجة كبيرة خلال العصر العثماني وانتشرت الوكالات التجارية المتخصصة بالمتاجرة في بعض السلع المستوردة عن طريق موانيء البحر الأحمر في كل أحياء القاهرة (٣٤) وأصبحت مصر مركزا لتصريف السلع التي ترد من الهند والشرق الأقصى واليمن والصومال الى بلدان المغرب العربي وبلاد الشام وبعض البلدان الاوروبية وترتب على هذا النشاط كثير من التغيرات التي أصابت المجتمع المصري في القرن الثامن عشر وبخاصة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي حيث أن فئة التجار خلال هذا القرن كونت فئة متميزة لها نشاطها الاقتصادي الواسع كما اكتسبت مكانة اجتماعية متميزة كذلك جعلتها في مقدمة الفئات الاجتماعية التي كانت تشكل المجتمع المصري ·

وأصبحت الأسر التجارية في مصر في القرن الثامن عشر عبارة عن شركات تجارية كبيرة تقوم بعمليات الاستيراد والتصدير والتوزيع في نفس الوقت وكان بعض هذه الأسر يسيطر على معظم الوكالات التجارية التي كانت قائمة في القاهرة في ذلك الوقت وكان لهذه الأسر وكلاء تجاريون في جميع موانيء البحر الأحمر التي كانت تصل اليها السلع التجارية فتذكر الوثائق أن السيد محمد خليل عمل وكيلا للحاج علي حماد الفيومي ببندر جدة وكان يقوم بارسال طرود البن اليه ويصرف أموره التجارية بهذا الثغر نيابة عنه واستمر يقوم بهذا العمل لابنه اسماعيل جلبي من بعده ويبدو أن نشاط هذه الأسرة التجاري كان كبيرا (٣٦) فنعثر على وكلاء آخرين لها ببندر جدة مثل السيد محمد نصر وابنه السيد عبد الرحمن بن السيد محمد نصر اللذين عملا وكلاء لهذه الأسرة ببندر جدة كذلك ، وقد كانت هذه الأسرة تتاجر بالدرجة الاولى في البّن اليماني (٣٧) كذلك تذكر الوثائق أن الحاج عنبر عمل وكيلا للخواجا عبد العزيز الشهير بابن أبي بلعة المغربي (٣٨) هذه أمثلة للوكلاء التجاريين للتجار المصريين في مواني البحر الأحمر ومن الملاحظ أن نظام الوكلاء التجاريين استمر حتى بعد أن تمكنت السفن التجارية الأجنبية أن تصل الى السويس وغيرها من الموانيء المصرية منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر ·

ومن الجدير بالملاحظة أن الأسر التجارية الكبيرة والتي مارست نشاطا تجاريا واسعا في البحر الأحمر خلال العصر العثماني تعود في أصولها اما الى أصول مغربية أو شامية · وفي بعض الأحيان تكونت شركات تجارية بين بعض التجار من أصول متباينة مما يدل على أن السوق المحلية المصرية نظرا لقربها من البحر الأحمر جذبت كثيرا من أبناء البلدان العربية وبخاصة من بلدان المغرب العربي وبلاد الشام لممارسة نشاطهم التجاري فيه ·

والحديث عن التجار المغاربة ودورهم في تاريخ مصر الاقتصادي في العصر العثماني حديث ممتع وهام وسوف نتناوله في دراسة مفصلة في وقت لاحق ويكفي هنا أن نشير أن بعض التجار المغاربة أصبحوا شيوخا لطوائف التجار في بعض أحياء القاهرة مثل الخواجا الحاج أحمد المغربي الذي أصبح شيخ التجار بخط الغورية (٣٩) أكبر أحياء القاهرة التجارية في ذلك الوقت وكذلك السيد الحاج عبد السلام المغربي الذي كان من أعيان التجار بسوق الجملون والخواجا الحاج محمد الكهن الذي صار من أعيان التجار بوكالة الماوردي (٤٠) كما كان من بين التجار المغاربة المشهورين الخواجات الحاج أحمد ابن المرحوم الحاج سعيد المغربي الشهير بالجملي ، والحاج أحمد حدق (٤٢) والحاج محمد المغربي الفاس (٤٣) ويكفي أن نذكر أن أسرة الدادة الشرايبي التي أصبحت تمثل أكبر البيوت المالية والتجارية بمصر في القرن الثامن عشر كانت أسرة مغربية الأصل (٤٤) ·

أما التجار الشوام الذين برزوا على مسرح السوق التجارية في مصر وشاركوا في الاشتغال بالسلع التي كانت ترد عن طريق البحر الأحمر فان دورهم لا يقل أهمية عن غيرهم من التجار فقد استطاع بعضهم أن يكون شركات تجارية خاصة بالمتاجرة في هذه السلع كما قام بعض الشوام بدور الموردين لبعض السلع التي تأتي عن طريق البحر الأحمر مثل الذمي نقولا النصراني الحمصي الشامي الذي كان يقوم باستيراد المرجان وتوزيعه على التجار المشتغلين بالمتاجرة في هذه السلعة بوكالة المرجان بالقاهرة وكان لهؤلاء التجار وكلاء تجاريون يعملون باسمهم في مواني البحر الأحمر في جدة ومخا والسويس كما كان لهم وكلاء ببلاد الشام لتصريف تجاراتهم بهذه البلاد (٤٥) ·

وبذلك أصبحت السوق المصرية سوقا مركزية لتصريف السلع التجارية التي ترد الى مصر عن طريق البحر الأحمر وبخاصة البن اليمني والأقمشة الهندية وكذا الارز الهندي والمرجان والعاج وغيره من السلع الصومالية ·

ومما يثبت ازدهار هذا النشاط واتساع سوقه وأنه لم يعد نشاطا محليا انتشار الوكالات التجارية المتخصصة وممارسة نشاطها على نطاق واسع ومع بلدان المنطقة المجاورة وبعض البلدان الاوربية حتى أنه يمكن القول أنه منذ بداية القرن الثامن عشر أصبحت البيوت التجارية في مصر تشكل بداية الرأسمالية التجارية في مصر ان صح هذا التعبير فعن طريق تتبع تركات بعض هؤلاء التجار وحصر هذه التركات يبرز حجم الثروات الضخمة التي كونوها من وراء اشتغالهم بالعمل التجاري كما يتضح أن هؤلاء التجار أصبحوا يمولون الصناعات المحلية وينتجونها لحسابهم الخاص واستغلال هذه المنتجات المحلية في التبادل التجاري في داخل البلاد وخارجها كما تمكنت من استثمار راسمالها في كثير من المجالات وخاصة ميدان التزام الأراضي الزراعية (٤٦) .

وخير دليل على ازدهار النشاط التجاري الذي شهدته مصر خلال العصر العثماني عن طريق البحر الأحمر الدخل الذي كانت تدره الجمارك المصرية من موانيها الواقعة على هذا البحر كما ترصده سجلات الجمارك في ذلك العصر فقد بلغ هذا الدخل في بعض السنوات (٥٥٤ كيسة) ، (٣٩٦٥) بارة (٤٧) وكان جمرك البهار بالسويس ذا أهمية كبيرة ويشكل دخلا كبيرا لمن يلتزمه (٤٨) بل أن العمل بالسمسرة بوكالة البهار بالسويس وهي الوكالة التي توضع فيها البضائع الواردة حتى تتم اجراءات الجمرك (٤٩) أصبحت تمثل دخلا هاما من مصادر دخل الباشا في العصر العثماني حيث أن عوائده التي تأتيه من الجمارك كانت تشكل موردا ضخما بالنسبة له ، ويهمنا هنا ما كان يصله من جمارك البحر الأحمر وبخاصة السويس والقصير فقد كان للباشا على كل فرق ين (٤٠٠) نصف فضة وقد وصل ايراده من جمرك السويس في عام ١٢٠٠هـ ـ ١٧٨٥م (٦ر٧٥٠ر٠٠٠ بارة سنويا) وعندما تمكن مراد بك وابراهيم بك من السيطرة على أمور الادارة بمصر تحكما في جمرك السويس ودفعا للباشا في مقابل ذلك مبلغا في نهاية القرن الثامن عشر حوالي (٧ر٥٠٠ر٠٠٠) بارة سنويا بعد أن كانت في بداية القرن تبلغ حوالي (١٢) مليون بارة (٥٠) وهذا العجز في دخل الباشا من الجمارك المصرية لا يعود الى ضعف الحركة التجارية بقدر مايعود في المقام الأول الى سيطرة الامراء المماليك على السلطة ، واستهانتهم بالباشوات العثمانيين هذا بالاضافة الى الصراعات السياسية التي شهدتها مصر في الربع الأخير من القرن الثامن عشر .

ومما سبق يمكن استخلاص الحقائق التالية :

اولا : أن النشاط التجاري في موانيء البحر الأحمر خلال العصر العثماني طبقا لما تذكره المصادر المحلية المعاصرة ووثائق المحكمة الشرعية وسجلات الجمارك لم يصب بالركود التام كما كان يعتقد البعض وذلك عن طريق ما تثبته هذه المصادر من مواد تتعلق بهذا النشاط مما يثبت أن الحركة التجارية ظلت مستمرة في هذا البحر وموانيه سواء منها الواقعة على ساحل شبه الجزيرة العربية أو الواقعة على الساحل الافريقي ومصر وكانت السفن التجارية الاجنبية تؤم الموانيء المسموح لها بان تصل اليها حتى استطاعت في نهاية القرن الثامن عشر أن تصل الى جميع هذه الموانيء وازداد التنافس الاوروبي حول اقامة الوكالات والانفراد بالنفوذ فيها وأصبح انشاء الوكالات التجارية في موانيء البحر الأحمر هدفا رئيسيا بين هذه القوى المتنافسة . ومن أجل هذا الهدف عقدت هذه القوى الاوروبية المعاهدات مع السلطات الحاكمة في مصر وغيرها من البلدان التي تطل على هذا البحر محددة الرسوم الجمركية التي تدفعها لهذه السلطات التي تقع هذه الموانيء ضمن أملاكها .

ثانيا : كان من نتيجة هذا النشاط التجاري في البحر الأحمر أن شهدت مصر منذ مطلع القرن الثامن عشر تكوين فئة التجار المحليين الذين مارسوا نشاطهم على نطاق واسع وكونوا في بعض الأحيان فيما بينهم شركات تجارية مساهمة (٥١) واتخذوا من السوق المصرية مركزا لنشاطهم الذي امتد الى بلدان المغرب العربي وبلاد الشام كما قاموا بدور الموردين لبعض التجار الاوروبيين وقد كان لهؤلاء التجار كما رأينا وكلاء تجاريون في موانيء البحر الأحمر يقومون بعقد الصفقات التجارية نيابة عنهم (٥٢) وقد مارس هؤلاء التجار بحق دور المورد والمصدر في ذات الوقت كما رأينا فيما سبق .

ثالثا : ترتب كذلك على هذا النشاط التجاري ازدهار الرأسمالية التجارية المصرية التي أخذت تستثمر جزءا من رأسمالها في مجالات أخرى غير التجارة ، مثل تمويل الصناعات لحسابها والتزام الأراضي الزراعية ورهنها (٥٣) وبناء العقارات وتأجيرها وبخاصة في الأحياء التي يتركز فيها نشاطها الى جانب انشائها القصور الخاصة في الأحياء التي اشتهرت بسكن الطبقة الارستقراطية الحاكمة مثل أحياء بركة الأزبكية وبركة الفيل وقناطر السباع (٥٤) أي وجود فئة اجتماعية جديدة داخل المجتمع المصري .

المصـادر

١ ـ دكتور فاروق عثمان اباظة ، عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩ ـ ١٩١٨م ـ ص ص ١٨ ـ ١٩ . حيث يذكر أن تجارة الشرق ظلت حتى القرن التاسع عشر تفي بحاجات الطبقة الراقية في أوربا مما جعلها تحتفظ بقيمتها العالية ويذكر كذلك أن ما كان يصل الى أوربا كان يحقق ربحا لا باس به للتجار في أوربا مما جعلهم يحرصون على دوام الاتصال مع بلدان الشرق مصدر هذه التجارة الرائجة والمربحة في نفس الوقت انظر كذلك :

Fisher, Sydney Nettleton, The Middie East Ahistory, P 144

حيث يذكر أن تجارة البحر الأحمر خلقت طبقة من التجار الأثرياء حيث وجد حوالي مائتين من التجار الذين زاد رأس مال كل منهم عن مليون ودتة واكثر من الفين تاجر زاد راس مال كل منهم عن مائة الف دوتة .

٢ ـ محمد بن أحمد بن اياس ، بدائع الزهور في وقائع الدهور ، جـ ٥ ، ص ٩٠ .

٣ ـ نفس المصدر ، ص ٩٠ .

٤ ـ Fisher, Sydney : Op. cit P. 144.

٥ ـ محمد بن أحمد بن اياس ، المصدر السابق جـ ٥ ، ص ٢١٦ .
وانظر كذلك Fisher, Op. cit P. 144.

٦ ـ Fisher, Sydney : Op. cit P. 144.

٧ ـ دكتور سيد مصطفى سالم ، الفتح العثماني الاول لليمن ط٣ ، ص ٥٣ .

٨ ـ Fisher, Sydney : Op. cit P. 144.
Ser Jeant, R. B. The Portuguese of the Arabian coast p. 43

٩ ـ دكتور سيد مصطفى سالم ، المصدر السابق ، ص ص ٦١ ـ ٦٣ .

١٠ ـ دكتور عبد الحميد البطريق ، من تاريخ اليمن الحديث ٥١٧ ـ ١٨٤٠ ، ص ص ١٨ ـ ١٩. wilson, sir Arnold T., The persian Gulf P. 117 119.

١١ ـ دكتور سيد مصطفى سالم ، المصدر السابق ، ص ١ ـ ٧٢ .

١٢ ـ Serjeant,R. B. op. cit, 169

١٣ ـ دكتور سيد مصطفى سالم ، المصدر السابق ، ص ص ٧٨ ـ ٧٠م ، دكتور جاد طه ، سياسة بريطانيا في جنوب اليمن ، ص ٢٢ .

١٤ ـ دكتور سيد مصطفى سالم ، المصدر السابق ، ص‌ص ٩٧ : ١١١ .

١٥ ـ دكتور سيد مصطفى سالم ، المصدر السابق ، ص ١١٢ .

١٦ ـ دكتور عبد الحميد البطريق ، المصدر السابق ، ص‌ص ٢٦ ـ ٢٧ ، دكتور سيد مصطفى سالم ، المصدر السابق ، ص‌ص ١٤١ ـ ١٥٠ ، ج ج لوريمر ، دليل الخليج ، جـ ١ ص ١٦ .

١٧ ـ نفس المصدر ، ص‌ص ١٩٥ ـ ١٩٦ .

١٨ ـ دكتور محمد احمد أنيس ، الدولة العثمانية والشرق العربي ، ص ١٣٠ ، ١٣٤

١٩ Yahya Arm AjAni, Middle East, Past and Present P. 202.

٢٠ ـ جاد طه ، المصدر السابق ، ص‌ص ٢٥ ـ ٢٦ .

٢١ ـ نفس المصدر ، ص ٢٦ ، وانظر كذلك محمود كامل ، اليمن شماله وجنوبه تاريخه وعلاقاته الدولية ، بيروت ١٩٦٨/ص‌ص ٢١٤ ـ ٢١٥ .

٢٢ ـ المصدر نفسه ، ص ٢٧ ـ محمود كامل ، المصدر السابق حيث يذكر (ولكن الترحيب بالهولنديين في اليمن لم يلبث أن تحول الى سخط عليهم عندما هاجموا بعض السفن العربية التي كانت تقوم بنقل بضائع برتغالية باعتبار أن ذلك قد عاد على التجار العرب بخسارة جسيمة وقبض الأتراك على (دي ميلده) الهولندي كرهينه وبلغ السخط على تهاون الوالي التركي مع الهولنديين الى حد أنه أعدم شنقا) ص ٢١٥ .

٢٣ ـ دكتور جاد طه ، المصدر السابق ، ص‌ص ٢٧ ـ ٢٨ ، محمود كامل ، المصدر السابق ص ٢١٥ .

٢٤ ـ الدكتور جاد طه ، المصدر السابق ، ص ٢٨ .

ـ من الطريف أن نذكر أن السلع التي كان يجلبها التجار الاوروبيون من شبه الجزيرة العربية ، اللؤلؤ من الخليج العربي ، والبخور والمر من جنوب شبه الجزيرة العربية وبخاصة من ظفار وحضرموت والتوابل والمنسوجات الحريرية والسيوف والعاج والمر والبخور وريش النعام والذهب من الساحل الافريقي .

انظر دكتور محمود طه أبو العلا ، جغرافية شبه جزيرة العرب ، جـ١ ، طبعة ١٩٧٢م .

٢٥ ـ دكتور جاد طه ، المصدر السابق ، ص ٣٠ ـ ٣١ .

وانظر كذلك عبد الواسع بن يحى الواسعي اليماني (تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن في تاريخ اليمن ، ص‌ص ٣٢٢ ـ ٣٢٣) .

٢٦ دكتور جاد طه ، المصدر السابق ، ص ٣٣ ـ ٣٤ .

ـ عبد الواسع بن يحى الواسعي ، المصدر السابق ، ص ٣٢٢ ـ ٣٢٣ .

٢٧ ـ دكتور احمد عزت عبد الكريم ، وآخرون ، دراسات في النهضة العربية ، ص ٣٢٠ .

٢٨ ـ نفس المصدر ، ص ٣٢٠ .

٢٩ ـ نفسه ، ص ٣٢١ .

٣٠ ـ نفسه ، ص ٣٢١ .

٣١ ـ نفسه ، ص‌ص ٣٢١ ـ ٣٢٢ .

٣٢ ـ نفسه ، ص ٣٢٢ .

٣٣ ـ دكتور محمد أحمد انيس ، المصدر السابق ، ص‌ص ١٨٩ ـ ١٩٠ .

٣٤ ـ دكتور عبد الرحيم عبد الرحمن ، دور المغاربة في تاريخ مصر في العصر الحديث ، القسم الاول ، في العصر العثماني ، المجلة التاريخية المغربية ، ص‌ص ٥٩ ـ ٦٢

٣٥ ـ أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات محكمة البا بالعالي ، وسجلات محكمة القسمة العسكرية .

٣٦ ـ أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات محكمة القسمة العسكرية ، سجل (١٦٥) ص ١٨٢ مادة (١٨٢) .

٣٧ ـ أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات محكمة القسمة العسكرية ، سجل (١٦٥) ص ١٩١ مادة (٢٩١) .

٣٨ ـ أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات محكمة الباب العالي ، سجل رقم ٩٠ مكرر ، ص ٤٢ ، مادة (٢١٨) وهي عبارة عن عقد صفقات تجارية بين تجار مغاربة ، وانظر كذلك المجلة التاريخية المغربية ـ عدد (٩) صص ١٨٢ ـ ١٩٦ .

٣٩ ـ أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات القسمة العسكرية ، سجل (١٧٥) ، ص ١٨٢ ، مادة (٢٥٤) ، ولمزيد من التفصيل حول هذه الموضوعات انظر :

André Raymond, Artisans et commetcants au caire X V III siéle, Damas, 1973.

٤٠ ـ أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات محكمة القسمة العسكرية ، سجل (١٧٥) ، ص ١٧٠ ، مادة (٢٣٦) .

٤١ ـ أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات الديوان العالي ، سجل (١) ، ص ١٧ ، مادة (٣٠) .

٤٢ ـ أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات اسقاط القرى ، سجل (٣) ، ص ٨٣ ، مادة ٢٣٦ .

٤٣ ـ أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات محكمة الصالحية النجمية ، سجل ٥٠٩ ، ص ٢٠ ، مادة ٦٢ . وانظر كذلك المجلة التاريخية المغربية العدد ٨٢٧ ، صص ٩٩ ـ ١٠٥ .

٤٤ ـ أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات محكمة القسمة العسكرية ، ص ٢٤١ ـ ٢٤٣ ، مادة ٤٠٦ .

٤٥ ـ انظر لمزيد من التفصيل ، دكتور عبد الرحيم عبد الرحمن (علاقات بلاد الشام بمصر في العصر العثماني (بحث ألقي بالمؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام ، دمشق في الفترة من ٢٧ نوفمبر الى ٣ ديسمبر ١٩٧٨م .

٤٦ ـ دكتور عبد الرحيم عبد الرحمن ، الريف المصري في القرن الثامن عشر ، ص ٩١ ، ٩٢ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ .

٤٧ ـ دار الوثائق القومية ، سجلات الجمارك ، سجل رقم ٦١٥ جديد . ٤١٤٠ قديم الخاص بعام ١٠٨٨هـ .

٤٨ ـ كان هذا الجمرك يدر دخلا كبيرا من البضائع الواردة من الحجاز واليمن والهند وكما هو ثابت من سجلات الجمارك ووثائق المحكمة الشرعية فان الملتزمين الذين كانوا يتولون ادارة هذا الجمرك كانوا من المسيحيين او اليهود حيث أن الاعتقاد الذي كان سائدا لدى القائمين على أمور الحكم في ذلك الوقت أن جمع هذه الضرائب ينافي تعاليم الاسلام واعتبروه نوعا من الكسب لا يبرره عمل يقوم به محصل الضريبة .

٤٩ ـ دكتورة ليلى عبد اللطيف ، الادارة في العصر العثماني ، ص ٩٧ .

٥٠ ـ نفس المصدر ، صص ٩٧ ـ ٩٨ .

٥١ ـ أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات محكمة القسمة العسكرية ، سجل (١٥٢) صص ٢٤١ ـ ٢٤٣ مادة (٤٠٦) .

وهي عبارة عن عقد شركة تجارية ضخمة بين أفراد أسرة الدادة الشرايبي والنزاع حول هذه الشركة .

وانظر كذلك : دكتور عبد الرحيم عبد الرحمن ، علاقات بلاد الشام بمصر في العصر العثماني ص ٨ .

أرشيف المحكمة الشرعية ، سجلات محكمة القسمة العسكرية ، سجل ١٧٥ ، ص ٢٧٠

مادة ٢٨٣ .

٥٢ ـ ارشيف المحكمة الشرعية ، سجل ١٦٥ ، ص ١٨٢ ، مادة ٢٨٢ .
أرشيف المحكمة الشرعية . سجل ١٦٥ . ص ١٩١ . مادة ٢٩١ .
ارشيف المحكمة الشرعية . سجل ١٩٥ . مادة ٣٠٩ .

٥٣ ـ دكتور عبد الرحيم عبد الرحمن . الريف المصري في القرن الثامن عشر . ص ٩١ ـ ٩٤

احمد شلبي عبد الغني ، أوضح الاشارات تحقيق عبد الرحيم . ص ١٩٥ .

٥٤ ـ أرشيف المحكمة الشرعية : سجل ٥٠٩ محكمة الصالحية النجمية ، ص ٢٠ ، مادة (٦٢) .

: سجل ٤٨ محكمة القسمة العسكرية ، ص ١٥٧ ، مادة ٢٥٨ .
: سجل ٢٢٤ محكمة طولون ، ص‌ص ٤٠١ ـ ٤٠٢ ، مادة ٨٦٨ .
: سجل ٩٠ مكرر محكمة الباب العالي ، ص ٤٢ ، مادة (٢١٨) .
: سجل ٩٠ مكرر محكمة الباب العالي ، ص ١٣ ، مادة (٦٥) .
: سجل ١٢٨ محكمة الباب العالي ، ص ١٨ ، مادة (٣٦٩) .
: سجل ١٧١ محكمة الباب العالي ، ص‌ص ٢٤٦ ـ ٢٤٧ ، مادة (٦٣٩) .
: سجل ١٣١ محكمة البا بالعالي ، ص ١٤٢ ، مادة ٥٣٤ .
: سجل ٢٦ محكمة بولاق ، ص ٣٥٩ ، مادة ١٨٠٤ .
: سجل ١٣٣ محكمة الباب العالي ، ص ١٩٦ ، مادة ٧٦٨ .
: سجل ١٧٥ محكمة القسمة العسكرية ، ص ٢٨٥ ـ ٢٨٧ ، مادة (٤٠١)
: سجل ١٧٥ محكمة القسمة العسكرية ، ص ٣١٢ ، مادة ٤٣٥ .